المقال
الثلاثاء ٥ أبريل ٢٠١٦
www.Al-maqal.com

هل كان «أبو حنيفة» مُنكرًا للسُّنة مزدريًا للدين الإسلامى؟!

▫ لماذا أصبح التطرف فى الدين هو سمة المسلمين؟ ▫ كيف لم يصلنا الكتاب الجامع للحديث النبوى كما وصلنا القرآن؟ ▫ هل خدع أئمة المذاهب المسلمين؟ ▫ لماذا لا تجرؤ المؤسسات الدينية على تكفير داعش رغم إفساده فى الأرض؟ ▫ كيف كان منهج أبى حنيفة فى التعامل مع مرويات الرواة؟

د.محمد السعيد مشتهرى

إن البحث فى تاريخ الفرَق والمذاهب الإسلامية بحث شاق، يتطلب الاطلاع على أمهات كتب التاريخ للوقوف على ما أجمع عليه المؤرخون من حقائق تاريخية، بعيدًا عن المعالجات المذهبية التى حملت روح التفرق والتخاصم والتكفير بين أتباع الفرق المختلفة، حتى أصبح التفرق فى الدين هو السمة المميزة للمسلمين، تحميه مؤسساتهم الدينية، وتقاتل فى سبيل الدفاع عنه.

عندما ظهرت الفرق والمذاهب الكلامية العقَدية، مع بداية القرن الثانى الهجرى، كانت هناك مدرستان: «مدرسة الحديث» وتسمى «مدرسة المدينة» ومكانها مدينة رسول الله، و«مدرسة الرأى» وتسمى «مدرسة العراق» ومكانها الكوفة.

أولا: ظهرت «مدرسة الحديث» فى مدينة رسول الله على يد التابعين، كسعيد بن المسيب «ت ٩٤هـ»، وعُروة بن الزبير «ت ٩٤هـ»، وغيرهما، واكتملت ملامحها فى عصر الإمام مالك بن أنس «ت ١٧٩هـ» إمام دار الهجرة، وأهم هذه الملامح أن يكون الحديث حاكمًا على الرأى.

لقد كان أصحاب «مدرسة الحديث» يثقون ثقة كبيرة فى الأحاديث التى يروونها، وكانوا يقدمون أحاديثهم على أحاديث أهل الشام والعراق، باعتبار أنهم أهل المدينة، المتمسكون بسُنة النبى؛ ولذلك جعلوا من شروط صحة الحديث موافقته لعمل أهل المدينة.

ولقد اتهم أهل المدينة أهل العراق بوضع الأحاديث؛ لأنهم يقدمون العقل على النص، حتى قال المحدّث الزهرى «ت ١٢٤هـ»: «يخرج الحديث من عندنا شبرًا فيعود فى العراق ذراعًا»؛ لذلك كان مالك يسمى الكوفة «دار الضرب»، يقصد ضرب الأحاديث، أى صناعتها!

والسؤال: إذا كان الأمر كذلك، وكانت هذه هى البيئة المذهبية التخاصمية التى انطلقت منها الفرَق والمذاهب العقَدية فى القرن الثانى الهجرى، فلماذا لم يخرج من مدينة رسول الله «كتاب جامع للحديث النبوى»، يكون حجة يُرجع إليه لمعرفة الحديث الصحيح؟!

ثانيًا: لقد كان للكوفيين دور رئيسى فى نصرة الإمام على واتخاذ الكوفة عاصمة للدولة الإسلامية، ونظرًا لانفتاح الحياة الفكرية فى العراق، ظهرت المذاهب الكلامية المختلفة، من معتزلة ومرجئة وغيرهما، وكانت تضع الأحاديث لإثبات صحة وحجية مذاهبها!

وبعد انتقال على بن أبى طالب إلى الكوفة، وجعلها عاصمة الخلافة، وتولى تعليم أهلها، اكتملت ملامح «مدرسة الرأى»، وساعده فى ذلك عبد الله بن مسعود، وسعد بن أبى وقاص، وعمار بن ياسر، وأبو موسى الأشعرى، وأنس بن مالك، وحذيفة بن اليمان، وعمران بن حصين، وكثير من فقهاء الصحابة.

لقد كان عبد الله بن مسعود يعتمد كثيرًا على الرأى والاجتهاد فى فتاواه، وكان من تلاميذه عَلقمة بن قيس النخعى، وعن علقمة أخذ إبراهيم بن يزيد النخعى العلم، وعن إبراهيم أخذ حماد بن أبى سليمان العلم، وعن حماد أخذ أبو حنيفة النعمان العلم، وكان من أشهر أئمة «مدرسة الرأى» فى النصف الأول من القرن الثانى الهجرى.

يقول ابن خلدون فى مقدمته: «وكان الحديث قليلًا فى أهل العراق، فاستكثروا من القياس ومهروا فيه، فلذلك قيل (أهل الرأى)، وكان أهل الحجاز أكثر روايةً للحديث من أهل العراق.. والإمام أبو حنيفة إنما قلّت روايته للحديث لما شدد فى شروط الرواية والتحمل».

والسؤال: إذا كان الأمر كذلك، ووقف كبار وفقهاء الصحابة بجوار خليفة المسلمين على بن أبى طالب فى الكوفة، يُعلّمون الناس دينهم، فلماذا لم يخرج من العراق «كتاب جامع للحديث النبوى» يكون حجة يُرجع إليه لمعرفة الحديث الصحيح؟!

لماذا ظهرت أصح الكتب الجامعة للحديث النبوى، التى يتبعها المسلمون اليوم فى القرنين الثالث والرابع الهجريين، فظهر عند أهل السُنة صحيح البخارى «ت ٢٥٦هـ» وظهر عند الشيعة صحيح الكافى «ت ٣٢٩هـ»، بعد أن انتشرت المذاهب العقَدية التخاصمية التكفيرية بين المسلمين؟!

لماذا لم يظهر «الكتاب الجامع للحديث النبوى» فى القرن الأول أو الثانى، إذا كانت هذه الأحاديث حقا «سُنة نبوية» مبينة ومكملة لأحكام القرآن؟! وهل يشفع لأئمة السلف قولهم: إن أئمة القرنين الأول والثانى كانوا أئمة فى الفقه وليس فى الحديث؟!

ألم يكن كتاب الله فى بيوت المسلمين ومساجدهم؟!

فأين «الكتاب الجامع للحديث النبوى» الذى يدّعى أئمة السلف والخلف أنه حمل الوحى الإلهى، والذى من المفترض أن يكون موجودًا بعد وفاة النبى مع كتاب الله فى بيوت المسلمين ومساجدهم، ليكون حجة ومرجعًا لهم؟!

إنه يستحيل أن يخرج علينا فى يوم من الأيام مَن يخبرنا بأن هذا «الكتاب الجامع للحديث النبوى» موجود مع كتاب الله فى بيوت المسلمين ومساجدهم، منذ عصر الرسالة وإلى يومنا هذا، لأننا سنسأل: أين هو؟!

فلماذا خدع أئمة الفرق والمذاهب المختلفة المسلمين، وجعلوهم يعيشون فى عالم «المرويات»، بدعوى أنها من الدين الإلهى الذى يكفر منكره؟!

إن من أشهر مذاهب أهل السُنة مذهب الإمام أبى حنيفة النعمان «ت ١٥٠هـ»، الذى كان يرى أن «الإمامة» ليست أصلًا من أصول الإيمان، وكان معاصرًا لإمام الشيعة جعفر الصادق «ت ١٤٨هـ»، الذى كان يرى أن «الإمامة» أصل من أصول الإيمان، وأن عليًا كان أحق بها بعد وفاة النبى، فلماذا تفرق الإمامان فى الدين، ولم يجتمعا على مذهب واحد، هو ما كان عليه النبى وصحبه الذين رضى الله عنهم؟!

تعالوا نلقى نظرة سريعة على هذه البيئة المذهبية التخاصمية التى سبقت عصر تدوين أمهات كتب الفرق والمذاهب المختلفة، فى القرنين الثالث والرابع الهجريين، ونضرب المثل بالإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان «ت ١٥٠هـ»، الذى انطلقت فى وجهه سهام التخاصم والتكفير، واتهم بمعصية الله ورسوله.

أولًا: لم يروِ البخارى «ت ٢٥٦هـ»، ومسلم «ت ٢٦١هـ» عن أبى حنيفة حديثًا واحدًا، بل اعتبره البخارى من الضعفاء المتروكين، وروى فى تاريخه الصغير أن سفيان لَمّا نُعى أبو حنيفة قال: «الحمد لله، كان ينقض الإسلام عروة، ما وُلد فى الإسلام أشأم منه»، وقال فى التاريخ الكبير: «كان أبو حنيفة مرجئًا، سكتوا عن رأيه وعن حديثه».

لماذا قال البخارى «ت ٢٥٦هـ» بعد قرن من الزمن عن أبى حنيفة «ت ١٥٠هـ»: «سكتوا عن رأيه وعن حديثه»، لأنه كان «مرجئًا»؟!

كما يرى ابن حبان «ت ٣٥٤هـ» عدم جواز الاعتماد على روايات أبى حنيفة، فيقول: «ومن جهة أخرى لا يجوز الاحتجاج بخبره لأنه كان داعيًا لـ(الإرجاء)، والداعية إلى البدع لا يجوز أن يُحتج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم خلافًا على أن أئمة المسلمين وأهل الورَع فى الدين فى جميع الأمصار وسائر الأقطار جرّحوه».

فماذا يعنى أن أبا حنيفة كان داعيًا لـ«الإرجاء»، وأن الإرجاء بدعة لا يجوز أن يُحتج بصاحبها عند أئمة أهل السُنة قاطبة؟!

يقول ابن منظور فى لسان العرب، مادة «رجا»: «المرجِئة صنف من المسلمين يقولون: الإيمان (قول بلا عمل)، كأنهم قدّموا القول وأرجؤوا العمل، أى أخّروه، لأنهم يرون أنهم لو لم يصلّوا ولم يصوموا لَنجّاهم إيمانهم».

ويقول ابن عبد البر «ت ٤٦٣هـ» فى «الانتقاء فى فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء»، باب «ذكر ما ذُمّ به أبو حنيفة»: «ممن طعن عليه وجرحه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى، فقال فى كتابه فى الضعفاء والمتروكين: أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفى، قال نعيم بن حماد: نا يحيى بن سعيد ومعاذ بن معاذ، سمعا سفيان الثورى يقول: قيل: استُتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين»!

ويقول: «كثير من أهل الحديث استجازوا الطعن على أبى حنيفة لردّه كثيرًا من أخبار الآحاد العدول؛ لأنه كان يذهب فى ذلك إلى عرضها على ما اجتمع عليه من الأحاديث ومعانى القرآن، فما شذّ عن ذلك ردّه وسمّاه شاذًا».

إذن فقد كان لأبى حنيفة موقف من الأحاديث عامة، لأن معظمها آحاد!

ويقول ابن عبد البر بعدها: «وكان مع ذلك أيضًا يقول: الطاعات من الصلاة وغيرها لا يُسمى إيمانًا، وكل مَن قال من أهل السُنة: الإيمان قول وعمل، ينكرون قوله ويبدّعونه».

إذن فقد كان لأبى حنيفة موقف من مسألة «الإيمان قول وعمل»، فهو يذهب مذهب «المرجئة» الذين يقولون إن الإيمان تصديق وقول بلا عمل، وبذلك يخرجون الأعمال من مسمى الإيمان، فمن قال الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فهو مرجئ.

ويقول الشهرستانى «ت ٥٤٨هـ» فى الملل والنحل عن المرجئة: «يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة».

ولا أريد أن أشغل القارئ الكريم بالخلاف القائم بين المحدثين وأصحاب المذاهب الكلامية حول «الإرجاء» وطوائفه المختلفة، وهل الأعمال داخلة فى الإيمان أم لا، وهل الإيمان يزيد وينقص، ويكفى أن نعلم أنهم عندما وجدوا أن من أئمة مذاهب أهل السُنة مَن يعتقدون فى «الإرجاء»، قسّموه إلى قسمين: مرجئة أهل السنة، ومرجئة أهل الضلالة، لإخراج أئمة أهل السنة، كأبى حنيفة وتلاميذه، من دائرة الضلال!

والسؤال: إذا كان أبو حنيفة لم يُتهم بالضلال، فلماذا كل هذا التجريح والعداء الذى مُلئت به أمهات الكتب، من أئمة وفقهاء المذاهب الأخرى؟!

ثانيًا: روى الخطيب البغدادى «ت ٤٦٣هـ»، فى تاريخ بغداد، عن أبى زرعة الرازى «ت ٢٦٤هـ»: كان أبو حنيفة جهميًا، وكان محمد بن الحسن جهميا، وكان أبو يوسف جهميا، إلى آخر أئمة المذهب الحنفى، وقد ذهب البعض إلى كفر الجهمية بسبب قولهم بخلق القرآن، وكذلك مخالفتهم للسنة فى الصفات الإلهية، وغير ذلك أيضا.

قال ابن عبد البر فى «جامع بيان العلم وفضله»: قال يحيى بن معين: إن أهل الحديث يُفرطون فى أبى حنيفة وأصحابه، وبعض الذين انتقدوا أبا حنيفة هم فعلا أصحاب تعصب مذهبى، فالخطيب البغدادى كان شافعيًا متعصبًا على الأحناف والحنابلة، كما ذكر ابن عبد الهادى، وقد رد عليه ابن الجوزى الذى لم يكن أقل منه تعصبًا وحدّة لمذهب الحنابلة، وكثير من الأقوال التى نقلها الخطيب فى ذم أبى حنيفة لا تصح.

و«الجهمية» فرقة كلامية تُنسب إلى جهم بن صفوان، يجعلون لله صفة واحدة وهى صفة الوجود المطلق، ويفسرون أسماء الله الحسنى بمخلوقات منفصلة، فاسم «القوى» اسم لذات خلقها الله للقوة، وهكذا باقى الأسماء عبارة عن دلالات على ذوات منفصلة عن ذات الله تعالى، ويقولون يكفى فى الإيمان المعرفة فقط، فإبليس عندهم مؤمن، ولم يكفر لعدم الإيمان، وإنما كفر لمخالفته أمر الله.

فهل شهد النبى وصحبه فى عصر الرسالة هذا التخاصم المذهبى وهذه المذاهب الكلامية التى يدّعى أصحابها أنهم متمسكون بكتاب الله وسُنة رسوله؟!

ثالثًا: يقول المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة فى تعليقه على كتاب «قواعد فى علوم الحديث» للمحدّث الفقيه ظفر أحمد العثمانى: «ولا يخلو كتاب أُلف بعد محنة الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) فى الرجال، من البُعد عن الصواب كما لا يخفى على أهل البصيرة، الذين درسوا تلك الكتب بإمعان».

ثم يذكر الشيخ أن تحامل البخارى على أبى حنيفة ثابت لا ريب فيه، وذكر الأدلة على ذلك، ولكن ما سببه؟! يقول الشيخ، نقلا عن المحدّث «ظفر»: «إن انحراف البخارى عن أبى حنيفة منشؤه صحبة البخارى لنعيم بن حماد المروزى، وقد كان نعيم شديد التعصب على أبى حنيفة، فتأثر البخارى به».

إن بين البخارى وأبى حنيفة قرنًا من الزمن، وهاهى أزمة التخاصم المذهبى تسرى فى دماء المسلمين، فيتأثر البخارى بمذهب صاحبه نعيم بن حماد، فإذا ذهبنا إلى «الميزان» وما قاله الذهبى فى ترجمة نعيم، نجده يقول: قال الأزدى: كان نعيم ممن يضع الحديث فى تقوية «السُنة»، وحكايات مزورة فى ثلب النعمان أبى حنيفة كلها كذب.

ويدافع الشيخ المحقق عبد الفتاح أبو غدة عن أبى حنيفة، أمام تحامل البخارى عليه فيقول: «هذا يحيى بن معين هو ممن أخذ عن خاصة أصحاب أبى حنيفة، وخالطهم وصاحبهم، فعرفه حق المعرفة بالصحبة الطويلة لهم، وهو شيخ البخارى ومسلم وأبى داود وأحمد بن حنبل وأبى حاتم وهو إمام الجرح والتعديل بالاتفاق».

ويقول: «هذا الإمام هو الذى يزكى أبا حنيفة ويوثقه فى الحديث، ويثنى على حفظه، فيقول: لا يحدث إلا بما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفظ، ويقول أيضًا: ما سمعت أحدًا ضعفه، فابن معين أدرى بأبى حنيفة، وأعلم به من غيره، لقربه منه زمانًا ومكانًا، ولكثرة مخالطته لأصحاب أبى حنيفة وأخذه عنهم، فقول ابن معين فى توثيق أبى حنيفة هو المتبع، لا قول البخارى أو من تابعه ممن وُلد بعد وفاة أبى حنيفة بدهر أو دهور، ونقل له عنه نقل مشوه، أو داخله تعصب عليه».

ثم انظر ماذا قال بعدها: «فإذا تكلم يحيى بن معين سكت مثل البخارى ومسلم والنسائى وابن عدى، والدارقطنى ومن دونهم، سكت كل هؤلاء مُسلّمين له، وقد شهدوا له بتفرده بمعرفة الرجال عامة وأذعنوا لإمامته بذلك».

وينقل الشيخ شهادة على بن المدينى، وهو شيخ البخارى، فى توثيق أبى حنيفة، فيقول: «فمثل هذا الإمام إذا وثق أبا حنيفة وهو بعهده أقرب، وبزمنه وسيرته أعرف وجرحه البخارى، وعلى فرض خلو جرح البخارى من الدوافع والمؤثرات، من دافع تعصب أو نقل مدخول أو اختلاف مذهب، إذ أبو حنيفة فقيه ومن (أهل الرأى)، والبخارى محدث، لا يحتمل التوسع فى الرأى».

ثم يأتى إلى بيان «الإشكال العقَدى» الذى كان بين أبى حنيفة والبخارى، فيقول: «وأبو حنيفة لا يرى أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، والبخارى يرى أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، فتوثيق شيخه على بن المدينى مقدم بلا ريب على جرح تلميذه البخارى».

رابعًا: لقد أعلن أبو حنيفة عن موقفه من الأحاديث المنسوبة إلى النبى، فقال فى «العالم والمتعلم»، قال الله عز وجل: «وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ فَمَا مِنكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ».

«ونبى الله لا يخالف كتاب الله تعالى، ومخالف كتاب الله لا يكون نبى الله، فرد كل رجل يُحدث عن النبى، صلى الله عليه وسلم، بخلاف القرآن ليس ردًا على النبى، ولا تكذيبًا له، ولكنه رد على من يُحدث عن النبى، صلى الله عليه وسلم، بالباطل والتهمة دخلت عليه، ليس على نبى الله».

ولقد بيّن البزدوى، فى أصوله، وجهة نظر الأحناف فى حكم الحديث المخالف للكتاب، فيقول بعد أن ذكر أنه منقطع انقطاعات باطنية:

«إن الكتاب ثابت بيقين، فلا يترك بما فيه شبهة (يعنى بخبر الآحاد)، ويستوى فى ذلك الخاص والعام، والنص والظاهر، حتى إن العام من الكتاب لا يخص بخبر الواحد عندنا، خلافًا للشافعى، رحمه الله، ولا يزاد على الكتاب بخبر الواحد عندنا، ولا يترك الظاهر له من الكتاب، ولا ينسخ بخبر الواحد وإن كان نصًا؛ لأن المتن أصل، والمعنى فرع له، والمتن من الكتاب فوق المتن من السُنة، لثبوته ثبوتًا بلا شبهة فيه، فوجب الترجيح به قبل المصير إلى المعنى».

لقد كان منهج أبى حنيفة فى التعامل مع مرويات الرواة أنه يشترط لصحتها شروطًا لم يوافقه عليها المحدثون الذين ظهروا بعده بقرن من الزمن، ولذلك عندما ترك الإمام مالك «ت ١٧٩هـ» الذى كان معاصرا لأبى حنيفة، العمل بحديث «البيعان بالخيار»، لرأى واجتهاد راجح عنده، ظهر مَن يقول: يُستتاب مالك، فإن تاب وإلا ضربت عنقه!

يقول أحمد بن حنبل «ت ٢٤١هـ» فى «العلل»: «بلغ ابن أبى ذئب (المحدث المدنى) أن مالكا لم يأخذ بحديث (البيعان بالخيار) فقال: يُستتاب، فإن تاب، وإلا ضربت عنقه»! ثم انظر ماذا قال أحمد بن حنبل عن ابن أبى ذئب، الذى استباح الدماء بغير حق، قال: «هو أورَع وأقوَل بالحق من مالك»!

هكذا كانت الدماء تباح وتسفك بغير حق، بسبب ترك العمل بحديث ظنى الثبوت عن الرواة «وليس عن النبى»، وكان لإمام المذهب حجته فى ترك العمل به!

لقد تخرّج داعش والجماعات والمنظمات الإرهابية من بطون أمهات كتب التراث الدينى، التى حملت هذه المذاهب العقَدية الكلامية السابق بيانها، برعاية وحماية المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية، فهل نحارب المذاهب الفكرية التى تنتج الإرهاب، أم نحارب فقط الإرهابيين الذين يتكاثرون يومًا بعد يوم فى كل مكان؟!

ولذلك لم تجرؤ المؤسسات الدينية على تكفير هؤلاء المفسدين فى الأرض؛ لأنها تنتمى إلى مذهب من هذه المذاهب الكلامية، التى ما أنزل الله بها من سلطان، والذى يرى أن هؤلاء المفسدين فى الأرض مؤمنون يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وسيدخلون الجنة، مع إصرارهم على ارتكاب الكبائر، وفظائع الدنيا كلها!

إن أئمة السلف والخلف يخالفون كتاب الله، الذى يقول مخاطبًا المؤمنين الذين يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله: «وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا».

والذين يدّعون أن الخلود فى جهنم لا يعنى التأبيد، لأنه لو أراد التأبيد لجاء بالصيغة الدالة على ذلك، وهى كلمة «أَبَدًا»، هؤلاء أقول لهم: إن مفهوم الخلود فى جهنم يعنى الإقامة فيها على وجه التأبيد، سواء أُضيفت إليه كلمة «أَبَدًا»، للتأكيد على استحالة الخروج منها، أم لم تضَف، ذلك أن الله تعالى يقول فى سورة الجن، مبينًا القانون العام للجزاء فى الآخرة: «وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدا».

بين البخارى وأبى حنيفة قرن من الزمن.. وهاهى أزمة التخاصم المذهبى تسرى فى دماء المسلمين

لماذا يكفر البعض الجهمية ومَن أشهر أئمتها؟

أبو حنيفة كان يرى أن الإمامة ليست أصلاً من أصول الإيمان